مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

المياه وتأثيرها في علاقات العراق الإقليمية

م.م شيماء فاضل نصيف
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد
Shaymaa.f@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية المياه في الشرق الأوسط وأثرها في صياغة العلاقات الإقليمية، مع التركيز على حالة العراق بوصفه من أكثر الدول تأثرًا بأزمة المياه. وقد سلّطت الدراسة الضوء على طبيعة الموارد المائية في المنطقة، التي تتسم بالندرة وعدم التوزيع العادل، وتزايد الضغوط الناجمة عن التغير المناخي، والنمو السكاني، والطلب المتزايد على المياه لأغراض الزراعة والصناعة والاستهلاك البشري.

كما استعرضت الدراسة أبعاد أزمة المياه في الشرق الأوسط، مشيرةً إلى أن الموارد المائية تحوّلت من عنصر للتعاون إلى محور للصراع، نتيجة السياسات الأحادية التي تنتهجها بعض دول المنبع، لاسيما تركيا وإيران، عبر بناء السدود الكبرى وتحويل مجاري الأنهار، من دون مراعاة حقوق الدول المتشاطئة مثل العراق وسوريا. وقد عززت هذه السياسات من الأطماع الإقليمية في التحكم بالمياه كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي.

وفي السياق العراقي بيّنت الدراسة أن أزمة المياه في العراق ترتبط بعوامل داخلية وخارجية متشابكة. داخليًا، يعاني العراق من سوء إدارة الموارد المائية، وشبكات ري متهالكة، وهدر كبير في الاستهلاك، إلى جانب ضعف التشريعات والسياسات المائية. أما خارجيًا، فإن بناء السدود في دول المنبع أدى إلى انخفاض كبير في تدفقات نهري دجلة والفرات، مما أثّر على الأمن المائي والغذائي للبلاد، وفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

وتُبرز الدراسة كيف أن ملف المياه تحوّل إلى أحد المؤثرات الأساسية في العلاقات الإقليمية للعراق، حيث أصبح أداة تفاوض وضغط سياسي، خاصة في ظل غياب اتفاقيات قانونية شاملة وملزمة لتقاسم المياه. وقد أثّر ذلك على طبيعة العلاقات بين العراق وكل من تركيا وإيران، وألقى بظلاله على مسار التعاون الثنائي والإقليمي.

الكلمات المفتاحية: (العراق، المياه، تركيا، سوريا، العلاقات الإقليمية).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

Water and Its Impact on Iraq's Regional Relations

Assistant teacher. Shaima Fadhil Naseif
Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad
Shaymaa.f@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract

This study addresses the water issue in the Middle East and its impact on shaping regional relations, focusing on Iraq as one of the countries most affected by the water crisis. The study highlights the nature of water resources in the region, characterized by scarcity and inequitable distribution, alongside increasing pressures resulting from climate change, population growth, and the rising demand for water for agriculture, industry, and human consumption.

The study also reviews the dimensions of the water crisis in the Middle East, noting that water resources have shifted from being a potential element of cooperation to a focal point of conflict. This shift is a result of unilateral policies pursued by certain upstream countries—specifically Turkey and Iran—through the construction of mega-dams and the diversion of river courses without considering the rights of downstream riparian states like Iraq and Syria. These policies have reinforced regional ambitions to control water as a means of political and economic leverage.

In the Iraqi context, the study demonstrates that the water crisis is linked to intertwined internal and external factors. Internally, Iraq suffers from poor water resource management, dilapidated irrigation networks, and significant waste in consumption, alongside weak water legislation and policies. Externally, dam construction in upstream countries has led to a major decline in the flow of the Tigris and Euphrates rivers, affecting the country's water and food security and exacerbating social and economic crises.

Finally, the study highlights how the water file has become a primary influencer in Iraq's regional relations, serving as a tool for negotiation and political pressure, especially in the absence of comprehensive and binding legal agreements for water sharing. This has impacted the nature of relations between Iraq and both Turkey and Iran, casting a shadow over the path of bilateral and regional cooperation.

Keywords: (Iraq, Water, Turkey, Syria, Regional Relations).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

المقدمة

تعتبر المياه من أهم الموارد الطبيعية التي تؤثر بشكل كبير على العلاقات الإقليمية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تعاني العديد من الدول من ندرتها. في حالة العراق، تلعب المياه دورًا محوريًا في تشكيل سياساته الداخلية والخارجية، فضلاً عن تأثيرها على الأمن والاستقرار الإقليمي، يمتلك العراق موارد مائية غنية، حيث تتدفق نهر دجلة والفرات عبر أراضيه، مما يجعله أحد الأقطاب الزراعية المهمة في المنطقة. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الزراعة، التي تتطلب كميات هائلة من المياه. كما أن هذه الأنهار تعتبر شريان الحياة للعديد من المجتمعات المحلية، التي تعتمد على المياه العذبة للشرب والري.

يواجه العراق تحديات كبيرة تتعلق بإدارة المياه. تشمل هذه التحديات التغيرات المناخية، والنمو السكاني، والتلوث، والافتقار إلى البنية التحتية المناسبة. إضافة إلى ذلك، تؤثر السياسات المائية للدول الجارة مثل تركيا وسوريا على تدفق المياه إلى العراق، مما يزيد من حدة التوترات الإقليمية، كما تتأثر العلاقات العراقية الإقليمية بشكل كبير بالمسائل المتعلقة بالمياه. على سبيل المثال، تعتبر مشاريع السدود في تركيا مصدر قلق للعراق، حيث تؤثر على كمية المياه المتدفقة إلى نهري دجلة والفرات، يسعى العراق إلى تطوير استراتيجيات للتفاوض مع جيرانه من أجل تأمين حقوقه المائية، مما يؤدي إلى تعقيد العلاقات السياسية والاقتصادية.

تتجاوز آثار هذه القضايا الحدود السياسية، حيث أن ندرة المياه يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول. في ظل الأوضاع المتوترة في المنطقة، يصبح موضوع المياه أحد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الصراعات أو تعزيز التعاون الإقليمي، لذا تعتبر إدارة المياه في العراق جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الأمن القومي والسياسات الخارجية.

أولاً- إشكالية الدراسة

يعد ملف المياه أحد أبزر الملفات التي قد تشكل صراعاً بين الدول أو مشكلات نظراً لأن هذه المشكلة تمس بالأمن القومي المباشر للدول ووجودها، وتعد منطقة الشرق الأوسط من أبرز المناطق على مستوى العالم التي توجد فيها إشكاليات المياه بين الدول بل أنها تمثل محدداً من

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

محددات السياسة الخارجية للدولة للتعامل مع محيطها الإقليمي، كما هو الحال بالنسبة للعراق الذي يعاني من مشكلة المياه وانعكاساتها على علاقاته مع الدول المجاورة، وهذا يؤدي إلى أن الإشكالية الأساسية للبحث تتمحور بالسؤال التالي: ما هو تأثير ملف المياه على طبيعة العلاقات الإقليمية للعراق مع الدول الأخرى؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية:

١- ما هي أبعاد أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط؟

٢- ما هو دور المياه في العلاقات العراقية مع الدول الإقليمية وتأثير هذا الملف سلباً وإيجاباً على هذه العلاقات ؟

ثانياً- أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة نظراً لحاجة المكتبة العربية للدراسات التي تتعلق بطبيعة تأثير المياه في علاقات العراق الإقليمية وأبرز التحديات التي يواجهها.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية المياه في منطقة الشرق الأوسط وأبعاد الأزمة، والتركيز على تأثير هذا الملف على علاقات العراق الإقليمية.

رابعاً: فرضية الدراسة:

تنطلق الفرضية الأساسية مما يلي: "تؤدي إدارة الموارد المائية في العراق، في ظل التحديات الإقليمية الناجمة عن السياسات المائية للدول المجاورة، إلى تأثيرات مباشرة على العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق وهذه الدول حيث إن نقص المياه يساهم في زيادة التوترات الإقليمية، بينما يمكن للتعاون في إدارة المياه أن يعزز من فرص الاستقرار والأمن الإقليمي، وبالتالي تبرز مشكلة المياه في المنطقة باعتبارها أحد أهم المحددات للعلاقات العراقية مع دول الجوار الإقليمي، منها وتأتي من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية:

١- تواجه منطقة الشرق الأوسط أبعاداً متعددة لأزمة المياه .

٢- تلعب المياه دوراً هاماً على صعيد تحديد طبيعة العلاقات العراقية مع الدول المجاورة خاصة تركيا وسوريا.

رابعاً- المنهجية

سيتم خلال البحث استخدام المنهج الوصفي-التحليلي، لمعرفة طبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط، وتأثير المياه على العلاقات العراقية مع الدول الأخرى.

خامساً- تقسيم الدراسة

سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، سيتناول المبحث الأول طبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط، إذ أن المطلب الأول موارد المياه المتاحة في منطقة الشرق الأوسط، والمطلب الثاني سيتطرق إلى أبعاد أزمة المياه، أما بالنسبة للمبحث الثاني سيتناول تأثير ملف المياه على العلاقات العراقية الإقليمية، إذ أن المطلب الأول سيتناول أزمة المياه في العراق وأسبابها، أما المطلب الثاني سيتناول تأثير ملف المياه على علاقات العراق مع دول الإقليم.

المبحث الأول- طبيعة أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط

تشكل الحدود الطبيعية للوطن العربي الإطار الذي يتحرك فيه الإنسان العربي، وقد تركت هذه الحدود آثارها الواضحة على معالم المنطقة، لذا فأن الشخصية العربية باعتبارها إحدى المكونات الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، تأثرت بشكل كبير بالعوامل المرتبطة بالجغرافيا التي تعيش فيها، كما خضعت في كثير من الأحيان لتأثير التضاريس والمناخ، مما أدى إلى تشكيل بيئة طبيعية متميزة نتيجة التفاعل بين الإنسان العربي والأرض، تؤثر التضاريس وطبيعة المناخ على توزيع السكان في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، حيث يختلف ذلك عن الأنماط السكانية في العديد من مناطق العالم. فعلى الرغم من أن الناس عادة ما يفضلون العيش في السهول والابتعاد عن المرتفعات بسبب محدودية المساحات الزراعية، نجد أن المرتفعات في الدول العربية غالبًا ما تجذب السكان، مما يؤدي إلى كثافة سكانية أعلى فيها مقارنة بالمناطق المحيطة. تشمل هذه المرتفعات المأهولة جبال لبنان، ومرتفعات كردستان العراق، وجبال اليمن.

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

وتختلف المصادر المتاحة للمياه في دول منطقة الشرق الأوسط، فبعض الدول يعتمد أساساً على المياه السطحية من أنهار دولية كبيرة، مثل مصر وسوريا والعراق، وتعتمد دولاً أخرى، مثل اليمن وجيبوتي ودول مجلس التعاون الخليجي العربية، اعتماداً كلياً تقريباً على المياه الجوفية وتحلية مياه البحر، بينما تستخدم دول أخرى مزيجاً من المياه السطحية والجوفية وتستغل معظم الدول كل المياه السطحية المتاحة تقريباً، ولا تصل مياه كثير من الأنهار الرئيسية إلى البحار والمحيطات، مما يظهر الدور الإيجابي لهذه العوامل في ترسيخ أسس الوحدة ومرتكزاتها كحقيقية تعبر عنها طبيعة الشخصية العربية، وذلك لأنه قد تعرض في مراحل تاريخية إلى الاستعمار الأجنبي الذي أوجد حالات تراجع واضحة في مسيرة الأمة من هنا كان لزماً الشروع باتباع سبل جديدة من أجل النهوض بالمسيرة العربية، ولم يكن أمام الجميع إلا السير في طريق عمليات التنمية الشاملة

المطلب الأول- موارد المياه المتاحة في منطقة الشرق الأوسط

تختلف مصادر المياه المتاحة في دول منطقة الشرق الأوسط، إذ تعتمد بعض الدول مثل مصر وسوريا والعراق، بشكل أساسي على المياه السطحية من أنهار دولية كبيرة، بينما تعتمد دول أخرى مثل اليمن وجيبوتي ودول مجلس التعاون الخليجي، بشكل شبه كامل على المياه الجوفية وتحلية مياه البحر، وهناك دول تستخدم مزيجًا من المياه السطحية والجوفية، حيث تستغل معظم الدول جميع مصادر المياه السطحية المتاحة تقريبًا، بينما لا تصل مياه العديد من الأنهار الرئيسية إلى البحار والمحيطات، لعبت التضاريس والمناخ والتربة كعوامل جغرافية مرتبطة بالأرض العربية دورًا بارزًا في تشكيل الشخصية العربية وطابعها الفريد، فهذه الأرض تمثل الإطار الذي يتحرك فيه العرب خلال مختلف مراحل حياتهم منذ العصور القديمة، مما يعكس الدور الإيجابي لهذه العوامل في تعزيز أسس الوحدة ومرتكزاتها، وقد تجلى ذلك في طبيعة الشخصية العربية، لكن تأثير هذه العوامل لم يكن ثابتًا، بل شهدت فترات تاريخية تعرضت فيها الأمة للاستعمار الأجنبي، مما أدى إلى تراجع واضح في مسيرتها. ومن هنا، أصبح من الضروري اتباع سبل جديدة للنهوض بالمسيرة العربية، حيث لم يكن أمام الجميع سوى السعي نحو عمليات التنمية الشاملة (الطماوي، ١٩٦٦، صفحة ١٤٩).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

تعتمد التنمية في منطقة الشرق الأوسط تعتمد بشكل كبير على استراتيجيات مميزة تختلف عن تلك المتبعة في مناطق أخرى من العالم، على مدى العقود الماضية بدأت دول المنطقة بما في ذلك العراق، قامت عدد من دول المنطقة ببناء سدود وخزانات لتخزين المياه، كما استثمرت في توسيع شبكات الري، بالإضافة إلى ذلك، استخدمت بعض الدول التكنولوجيا في مجال المياه عبر تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه المستعملة. ومع ذلك، لم تكن هذه الاستثمارات مصحوبة دائمًا بالبحث المؤسسي اللازم أو السياسات الملائمة، وغالبًا ما لم تحقق العوائد الاقتصادية المرجوة.

بالنسبة للهطولات المطرية تغطي المناطق الغربية والجنوبية من منطقة الشرق الأوسط، حيث تسود فيها الظروف المناخية الصحراوية الحارة، ويتميز الجفاف المعتدل في معظم هذه المناطق، بينما تتأثر الأجزاء الشمالية من الشرق الأوسط بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تسقط الأمطار بشكل كبير في فصل الشتاء، كما تشهد المناطق الشمالية من الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران على طول ساحل البحر الأسود وبحر قزوين (Smith, 1970, p. 407)، أعاصير تؤدي إلى هطول الأمطار على مدار السنة، تتوزع الأمطار في الشتاء، حيث تتراوح فترة هطولها بين ثلاثة إلى ستة أشهر بين فصل الشتاء والربيع، تتفاوت كميات الأمطار في معظم مناطق الشرق الأوسط من عام لآخر، مما يزيد من صعوبة الاستفادة من المياه، خاصة في المناطق الصحراوية. قد تسود فترات جفاف لعدة سنوات يتبعها أمطار غزيرة وسيول مدمرة، مما يؤدي إلى تباين التصريف المائي بين الأعوام. بينما تتلقى الأطراف الشمالية من الشرق الأوسط كميات كبيرة من الأمطار تتجاوز ١٥٠٠ مم سنويًا، تتلقى مناطق قليلة أخرى في المنطقة أكثر من ٦٠٠ مم سنويًا، وتتركز هذه الكميات في نطاق ساحلي ضيق خلفه سلاسل جبلية، تتجاوز كميات الأمطار ١٥٠٠ مم على الساحل الشمالي لتركيا المطل على البحر الأسود والساحل الجنوبي. لا يخفى على المهتمين بقضايا منطقة الشرق الأوسط أن مشكلة المياه تبرز بشكل خاص في الدول العربية، بينما لا تعاني الدول المجاورة من هذه المشكلة بنفس الدرجة. يُقدّر معدل موارد المياه التي يحصل عليها العالم العربي سنويًا بنحو ٣٥٠ مليار متر مكعب، منها حوالي ١٢٥ مليار متر مكعب تأتي من

الأنهار من خارج المنطقة، ما يعادل ٣٥%، لذلك تُعد مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط من القضايا البارزة التي تتطلب اهتمامًا خاصاً (محمد، ٢٠٠٦، صفحة ٢٠).

بالنسبة للأنهار يُعد نهرا دجلة والفرات الموردين الرئيسيين للمياه في منطقة الشرق الأوسط بعد نهر النيل، حيث يغطي حوضهما مساحة تبلغ ٧٠٥,٥٠٠ ألف كم٢، تبدأ منابعهما من داخل المنطقة، ويبلغ إجمالي تدفق المياه من نهر النيل حوالي ٥٦ مليار متر مكعب، بينما يساهم نهر الفرات بـ ٢٨ مليار متر مكعب، ونهر دجلة وفروعه بحوالي ٣٨ مليار متر مكعب، تحتوي الدول العربية على عدد من الأحواض المائية التي يمكن أن تسهم في تخفيف نقص المياه، من بين هذه الأحواض حوض الديسي الذي يقع بين الأردن والسعودية، ويبلغ مساحته حوالي ١٠٦ آلاف كيلومتر مربع، ويستفيد منه السعودية بشكل فعّال. كما يوجد حوض العرق الشرقي الذي يمتد من جنوب جبال الأطلس في الجزائر إلى تونس، بمساحة تصل إلى ٤٠٠ ألف كيلومتر مربع، وهو حوض ارتوازي يقدّر مخزونه بنحو أربعة أضعاف الإمدادات المتجددة من المياه في المنطقة (محمد، ٢٠٠٦، صفحة ٢٠).

تتمثل الأنهار الرئيسية في الشرق الأوسط في نهر النيل، وهو الأطول والأغزر في المنطقة، بالإضافة إلى نهري الفرات ودجلة، اللذين سيحظيان بتركيز أكبر في هذه الدراسة نظرًا لأهميتهم:

١. نهر الفرات: ينبع من تركيا ويمتد إلى سوريا ثم العراق قبل أن يصب في الخليج العربي. يتلقى النهر روافده من الدول الثلاث ويعتبر من أكبر الأنهار في بلاد ما بين النهرين، حيث يبلغ طوله ٢٨٠٠ كيلومتر، منها ألف كيلومتر في تركيا ويبدأ من المنطقة الجبلية شمال منطقة أرضروم التركية، التي ترتفع لأكثر من ثلاثة آلاف متر فوق مستوى سطح البحر. يتكون النهر من رافدين رئيسيين هما: (فرات صو الشمالي) الذي ينبع من جبل دوملو، و (مراد صو الجنوبي) (فرح محمد، ٢٠١٤، صفحة ٢٩).

٢. نهر دجلة: ينبع أيضًا من تركيا ويدخل العراق بعد مرور حوالي ٥٠ كيلومتراً في سوريا، ويلتقي بالفرات داخل العراق، يتغذى نهر دجلة بكميات كبيرة من المياه في أجزائه التركية نظرًا لارتفاع أراضيها وكثرة الأمطار والثلوج، ويرفد النهر في العراق خمسة روافد رئيسية، بدءًا من

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

الشمال بنهر الخابور والزاب الكبير، وهما أكبر هذه الروافد، وكلاهما ينبع من تركيا، ثم الزاب الصغير (أبو العلا، ١٩٩٤، صفحة ٣٦)

المطلب الثاني- أبعاد أزمة المياه في الشرق الأوسط

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمكانة جيوسياسية فريدة، مما جعلها محط اهتمام الدول الكبرى نظراً لدورها المؤثر في مصالحها الحيوية، من الناحية المفاهيمية تُعنى الجيوسياسية بعلاقة الأرض بالسياسة، أو بمدى تأثير الموقع الجغرافي على الحركة السياسية في الإقليم، أما من الناحية الوظيفية فإن الجيوسياسية تشير إلى كيفية توجيه القوى العالمية تحركاتها نحو هذا الإقليم، مما يجعله مركز جذب واستقطاب سياسي (فرح محمد، ٢٠١٤، صفحة ٤٣).

تساهم هذه الأبعاد في أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد نزاعات متباينة في حدتها، وقد نشأت هذه الأزمة نتيجة ارتباطها بالطموحات السياسية والاقتصادية التركية، حيث منحت تركيا نفسها حق التحكم في مياه نهري دجلة والفرات من خلال مشاريع ضخمة مثل مشروع (GAP)ومشروع (كيبان) ومشروع (الأنابيب السلام)، وتؤكد تركيا باستمرار أن نهري دجلة والفرات هما نهراها ينبعان من أراضيها، وليسا أنهاراً دولية (مظلوم وآخرون، ١٩٩٥، صفحة ٢٦٨).

يتعلق الجانب القانوني بين دول حوض نهري دجلة والفرات بعدد من المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالمياه، والتي أُبرمت بين دولتي الانتداب، بريطانيا وفرنسا، وكذلك بين تركيا وفرنسا بصفتها الدولة المنتدبة على سوريا، أو بين العراق وتركيا. ومع ذلك، لم تنجح هذه المعاهدات في تنظيم الاستخدام الكامل لمياه الأنهار التي تجري عبر تركيا وسوريا والعراق، بل اكتفت بوضع بعض القواعد العامة التي تضمن حقوق الدول الواقعة في المجرى الأسفل للاستفادة من المياه بشكل عام. يُستثنى من ذلك البروتوكول السوري التركي الذي وُقع في عام ١٩٨٧، والذي تعهدت فيه تركيا بتوفير معدل سنوي يتجاوز ٥٠٠ متر مكعب في الثانية عند الحدود التركية السورية، بالإضافة إلى الاتفاق السوري العراقي الموقّع في نيسان ٢٠٠٦ (محمد، ٢٠٠٦، صفحة ٤٩).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

لقد كان موضوع اقتسام مياه نهر الفرات مصدرًا دائمًا لسوء الفهم بين العواصم الثلاث: أنقرة ودمشق وبغداد. ولم تكن العلاقات بينهم مهيأة للوصول إلى حالة مستقرة، نظرًا للعديد من القضايا الأخرى، مثل مسألة الأكراد والعلاقات التركية الإسرائيلية، والنزاع السوري التركي حول لواء الإسكندرونة الذي ضمته تركيا عام ١٩٣٩ بعد اقتطاعه من فرنسا.

استمرت الطروحات التركية المتعلقة بتجاهل الاحتياجات الفعلية لكل من سوريا والعراق من المياه حتى عام ١٩٩٧، عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ أيار ١٩٩٧ اتفاقية دولية حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، قبل هذه الاتفاقية كانت الطروحات التركية تستند إلى عدم تحديد القانون الدولي لقواعد استخدام مياه الأنهار الدولية التي تمر عبر عدة دول، باستثناء الزاوية التقليدية المتعلقة بالملاحة، وذلك وفقًا لاتفاقية برشلونة الموقعة في ٢٠ نيسان ١٩٢١، التي حددت نظام مجاري المياه الصالحة للملاحة ذات الأهمية الدولية، ومع تزايد الاستخدامات المرتبطة بالنمو السكاني والتقدم التكنولوجي في مجالات الاستكشاف والاستهلاك والتنمية الاقتصادية، أصبحت هذه القواعد غير كافية تمت دراسة مشروع اتفاقية بشأن استخدامات مجاري المياه لأغراض غير الملاحة، حيث تم الاعتراف بحق الدول التي يمر بها مجرى مائي في المشاركة في أي تفاوض حول اتفاق يتعلق بهذا المجرى، وقد تم ذلك خلال الدورة الثالثة والأربعين لمنظمة الأمم المتحدة التي عُقدت من ١٤ نيسان إلى ١٩ تموز ١٩٩١ (فرح محمد، ٢٠١٤، صفحة ٤٧).

اشترطت اتفاقية عام ١٩٩٧ أن تُعقد بعد ذلك اتفاقية خاصة لكل نهر بين الدول النهرية مع الأخذ في الاعتبار القواعد العامة والأصول الواردة في اتفاقية أيار ١٩٩٧، بما يتناسب مع الأوضاع الخاصة بكل نهر، ومع ذلك مضت تركيا قدمًا في مخططاتها المائية مما أدى إلى نزاع خاص مع سوريا بشأن المياه، خاصة بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي بعد عام ٢٠٠٣، تجاهلت تركيا معظم الاتفاقات المالية السابقة الموقعة مع العراق فيما يتعلق بتحديد الحصص المائية للنهرين دجلة والفرات والأنهار الحدودية المشتركة، هذا التوظيف السياسي لأزمة المياه في الشرق الأوسط يعكس إدراك تركيا مبكرًا بأن مستقبلها يعتمد على تنمية دورها السياسي

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

ومصالحها مع دول الشرق الأوسط، بدلاً من دول الغرب التي رفضت قبولها كعضو في الاتحاد الأوروبي. لذلك، قامت تركيا ببناء ٢٢ سداً على نهر الفرات، أبرزها سد أتاتورك الذي يُعتبر من أكبر السدود في العالم، تهدف هذه السدود إلى السيطرة على تدفق مياه نهر الفرات، مما يجعلها كافية لتلبية احتياجات سوريا والعراق، رغم أن نهر الفرات يجري في العراق لمسافة أكبر من تلك التي يقطعها في سوريا وتركيا.

المبحث الثاني- أزمة المياه في العراق وتأثيرها على العلاقات العراقية مع دول الإقليم

تُعتبر قضية المياه من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على العلاقات الإقليمية للعراق، حيث يواجه هذا البلد تحديات متعددة تتعلق بإدارة الموارد المائية، يقع العراق في منطقة غنية بالأنهار، أهمها دجلة والفرات، لكن هذه الموارد تتعرض لضغوط كبيرة نتيجة التغيرات المناخية، وزيادة الاستهلاك، والسياسات المائية للدول المجاورة، تؤثر إدارة المياه على العلاقات بين العراق وعدد من الدول الإقليمية، مثل تركيا وسوريا، التي تشترك معه في الأنهار، فتركيا على سبيل المثال تتحكم في منابع هذين النهرين مما يثير القلق في العراق حول إمكانية تقليص حصة المياه المتدفقة إليه، كما أن وجود مشاريع سدود كبيرة في تركيا وسوريا يزيد من صعوبة الوضع، مما يستدعي من العراق اتخاذ تدابير دبلوماسية لحماية مصالحه المائية.

تنعكس هذه الديناميكيات على العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق وجيرانه، حيث تتطلب التفاوض والتعاون المشترك لضمان توزيع عادل للمياه. إن النزاعات المحتملة حول المياه قد تؤدي إلى توترات سياسية، بينما يمكن أن تعمل الحلول التعاونية على تعزيز الاستقرار الإقليمي.

المطلب الأول- أزمة المياه في العراق وأسبابها

أصبحت قضية المياه تحظى باهتمام دولي متزايد في العلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة، تشير جميع الدراسات إلى أن كمية المياه العذبة المتاحة لن تكون كافية في المستقبل القريب لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبشرية، مما ينذر بحدوث صراعات وحروب محتملة على هذه الموارد، إذ أن العراق تعاني من عدة أسباب لأزمة المياه فيها

أولاً- بناء السدود والموانع

بدأت تركيا وإيران منذ سنوات طويلة في بناء العديد من السدود على نهري دجلة والفرات وروافدهما، مما أدى إلى انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى العراق دون مراعاة الأضرار المحتملة الناتجة عن ذلك، حيث تستخدم تركيا المياه كوسيلة للضغط على العراق لتحقيق أهداف استراتيجية متعددة، حيث يلعب موقعها الاستراتيجي دورًا أساسيًا في تعزيز تأثيرها في الشؤون الدولية. تعتبر تركيا الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط، باستثناء إيران، التي تمتلك مصادر كبيرة من المياه العذبة (Frankel, 1991, p. 265).

أصبح نهرا دجلة والفرات بعد نهاية الحرب العالمية الأولى نهرين دوليين، وتم تضمين ذلك في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، التي وقعت بين تركيا والدول الحليفة، حيث أشارت المادة ١٠٩ إلى إدارة المياه العابرة للحدود بين الدول الموقعة. كما شملت معاهدة الصداقة وعلاقات حسن الجوار بين العراق وتركيا في آذار ١٩٤٦ ست بروتوكولات، كان أولها يتعلق بإدارة نهري دجلة والفرات، حيث أكد على أهمية إنشاء منشآت هيدروليكية على الأراضي التركية بمساعدة العراق، وفقًا لهذه الاتفاقية يمكن للعراق إقامة بنية تحتية هيدروليكية مثل السدود داخل تركيا (الدلوي، ٢٠٢٢، صفحة ١٨٦).

بدأت تركيا منذ السبعينيات من القرن العشرين اتخاذ خطوات جدية للسيطرة على مياه النهرين، تمثلت في مشروع الغاب الذي شمل بناء ٢٢ سدًا و١٩ محطة لتوليد الكهرباء، استغلت تركيا الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق منذ بداية الثمانينيات لاستكمال هذا المشروع الضخم، الذي تجاوزت كلفته الإجمالية ٣٠ مليار دولار واستمر العمل فيه حتى عام ٢٠١٧، يغطي مشروع الغاب مساحة تبلغ ٧٣,٨٦٣ كم٢، تمثل تقريبًا ١٠% من المساحة الإجمالية لتركيا، ويشمل ١٧ سدًا على نهر الفرات و٥ سدود على نهر دجلة (شاهينوز، ١٩٩٤، صفحة ٣٧٥).

بالنسبة لإيران رغم أن كمية المياه المتدفقة من الحدود الإيرانية نحو العراق لا يمكن مقارنتها بتلك المتدفقة من الحدود التركية، فإن ذلك لا يقلل من أهميتها للأمن المائي العراقي. على الرغم من عمق العلاقات مع إيران بعد عام ٢٠٠٣، لم تتردد الأخيرة في اتخاذ خطوات خطيرة تجاه حرمان العراق من المياه، حيث قامت بتجفيف نهر الزاب الأدنى، وهو آخر نهر عابر للحدود بين

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

البلدين، مما حرم العراق من حقه الطبيعي في المياه. وقد استغلت إيران غياب أي اتفاقية مع العراق حول إدارة المياه المشتركة، بالإضافة إلى ذلك حولت إيران مجرى نهر الكارون بالكامل إلى داخل أراضيها، رغم أن هذه المياه لم تُستخدم في الزراعة، إلا أنها كانت تلعب دورًا مهمًا في تحلية مياه شط العرب ودفع اللسان الملحي بعيدًا عن المناطق الزراعية في البصرة (عبد الله، ٢٠٢٤، صفحة ٢٦١).

ثانياً- ضعف الموارد المائية

حتى سبعينيات القرن العشرين كان العراق يُعتبر بلدًا غنيًا بالمياه العذبة بفضل التدفق الكبير لمياه نهري دجلة والفرات، اللذين يُشكلان المصدرين الأساسيين للمياه العذبة في البلاد. حيث تأتي ٧١% من هذه المياه من تركيا، و٧% من إيران، و٤% من سوريا، بينما النسبة المتبقية من العراق، أصبح يُنظر إلى المياه العذبة كسلعة اقتصادية، وتزداد المشكلة مع النمو المضطرد في عدد السكان عالميًا، وتتفاقم بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط التي تُعتبر جافة أو شبه جافة (Al-Nasei & Adamo, 2018, pp. 305-319).

لم تتخذ الحكومات العراقية المتعاقبة بعد سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣ خطوات جادة للتعامل مع أزمة المياه التي تواجه العراق وأكد تقرير مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، الذي تأسس عام ١٩٦٢ ومقره في واشنطن، ذلك في دراسة نُشرت في ١٢ أيار ٢٠٢٣، حيث أشار إلى سوء إدارة الأزمة المائية، ولا سيما أن أنظمة توزيع المياه أصبحت قديمة. كما أظهرت الدراسة أن ٨٠% من استهلاك العراق للمياه يُستخدم في القطاع الزراعي الذي يعتمد على طرق ري تقليدية كما أشارت الدراسة إلى أن أحد أكبر مشاكل السياسة العراقية في مجال المياه هو ارتباطها بالماضي، حيث بُنيت شبكة السدود العراقية أساسًا للسيطرة على الفيضانات عندما كانت الأنهار العراقية تحتوي على كميات وفيرة من المياه (خدام، ٢٠٠١، صفحة ٢٠).

لا يقتصر ضعف إدارة الموارد المائية في العراق على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية، بل يمتد أيضًا إلى المناطق الخاضعة لحكومة إقليم كردستان، وقد أكد تقرير أعده معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأمريكية في السليمانية على هذه المشكلة، مشيرًا إلى أن

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

تأثيرها أسوأ وأكثر خطورة من التغير المناخي، وأن نقص المياه هو نتيجة لسوء التوزيع ، في عام ٢٠١١ أشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن نسبة هدر المياه في العراق تصل إلى ٥٠% بسبب سوء الاستخدام، بالإضافة إلى تفريغ مياه الصرف الصحي دون معالجة إلى نهري دجلة والفرات، مما يؤثر سلبًا على جودة المياه ويجعلها غير صالحة للاستخدام البشري (عبد الله، ٢٠٢٤، صفحة ٢٦٤).

نظرًا للزيادة المستمرة في عدد سكان العراق، زاد الطلب على المياه. على سبيل المثال، بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، كانت احتياجات السكان لمياه الشرب في عام ٢٠٠٠ حوالي ١٥٠٠ مليون متر مكعب، وارتفعت في عام ٢٠١٠ إلى ٢٢٠٠ مليون متر مكعب، أما في القطاع الزراعي فقد بلغت احتياجات المياه في عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٨,٠٠٠ مليون متر مكعب، وارتفعت في عام ٢٠١٠ إلى ٦٨,٠٠٠ مليون متر مكعب، استنادًا إلى الموازنة المائية (جلال، ٢٠١٠، صفحة ١٤٣).

نتيجة لقلة تدفق مياه نهري دجلة والفرات وارتفاع درجات الحرارة التي تزيد من معدلات التبخر من المياه السطحية في العراق، والتي تتجاوز ٥ مليارات متر مكعب سنويًا، ارتفعت نسبة التلوث، التي تُعتبر واحدة من أكبر المخاطر التي تهدد المصادر المائية في البلاد. حيث يتم صرف المياه العادمة من مختلف الأنشطة الصناعية والزراعية، بالإضافة إلى نسبة كبيرة من مياه المجاري في أنهار العراق. كما أن انخفاض تصريف المياه أدى إلى ضعف قدرتها على التنقية وزيادة التلوث، مما ساهم في نمو الطحالب التي تعيق مجرى الأنهار، كما أشارت تقارير الوكالات المختصة في منظمة الأمم المتحدة إلى أن العراق من بين الدول الخمس الأكثر تضررًا من التغير المناخي، والذي يتمثل في ارتفاع درجات الحرارة .

المطلب الثاني- تأثير ملف المياه على علاقات العراق مع دول الإقليم

يعتبر ملف المياه أحد أهم أسباب التوتر في العلاقات بين العراق ودول الجوار لاسيما تركيا إذ أن العراق يحصل على النسبة الأكبر من المياه من تركيا، ورغم خفوت حدة الخلاف حوله مؤخراً إلا أنه يبقى عامل توتير قائم يتفاعل مع الأحداث الأخرى أو يفعّلها، باعتباره يتعلق بالأمن

القومي للمنطقة وللدول الثلاث المشتركة بها كلا على حدة تركيا والعراق وسوريا، وقد أنشأت البلاد الثلاثة عام ١٩٨٠ لجنة فنية ثلاثية مشتركة بغرض بلورة حل توافقي يرضي ثلاثتها فيما يتعلق بحصص المياه اعتماداً على مواد القانون الدولي ذات الصلة، بيد أن الواقع العملي يبدو أبعد ما يكون عن الحل التوافقي ورضى الأطراف إذ ما زالت قضية المياه مدار نزاع وخلاف بين العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة أخرى (حرج، ٢٠١٢، صفحة ٣٧٥).

سعت سوريا أيضاً إلى استغلال مياه نهر الفرات الذي يمر عبر أراضيها لتوسيع المساحات الزراعية، وأيضاً للضغط على النظام البعثي السابق في العراق خلال فترة التنافس بين قيادات الحزب في كلا البلدين على السيطرة على المشهد السياسي في الوطن العربي. لذا، اتجهت سوريا نحو الاتحاد السوفيتي السابق (روسيا الاتحادية حالياً) للحصول على دعمه المادي والمعرفي في بناء سد الطبقة، الذي يُعتبر من أهم المشاريع الاقتصادية في سوريا وهو ثاني مشروع يدعمه الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط بعد السد العالي. استغرق بناء السد عشر سنوات (١٩٦٨ – ١٩٧٨) بقدرة استيعابية تقارب ١٢ مليار متر مكعب (العباسي، ٢٠٠٧، الصفحات ١٣٢-١٣٣)، كما سعت سوريا لعقد اتفاقية منفردة مع تركيا لضمان حصولها على حصة كافية وعادلة من مياه نهر الفرات، ونجحت في ذلك من خلال توقيع اتفاقية عام ١٩٨٧ مع تركيا، التي تعهدت بموجبها بضمان تدفق حد أدنى من المياه يبلغ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، في المقابل تعهدت سوريا بوضع حد لنشاطات حزب العمال الكردستاني والمنظمات اليسارية المتطرفة التي تعتبرها تركيا منظمات إرهابية (Jongerden, 2010, p. 140).

تعتبر مشكلة المياه واحدة من أبرز المشكلات التي تقف عائقاً وحجر عثرة أمام تحسن العلاقات الثنائية العراقية- التركية، إذ أن المشاريع التركية التي تمت إقامتها على نهري دجلة والفرات هي جوهر هذه الأزمة، لاسيما مشروع جنوب شرق الأناضول الذي تسعى تركيا من خلاله لتعزيز سيطرتها على النهرين، على الرغم من وجود اتفاقيات تثبت أن هذه الثروة هي ثروة مشتركة بين كل من العراق وسورية وتركيا، لذلك فأن هذه الأزمة قد انعكست سلباً بشكل كبير على العلاقات بين البلدين، وخاصة بعد قيام الحكومة التركية بحجب تدفق المياه عبر نهري دجلة

والفرات، إذ أن سياستها كانت متعمدة مما أدى إلى توقف المحطات الكهرومائية في كل من الموصل وسامراء ودربند خان، مما أدى بدور إلى انخفاض مستوى المياه في الجانب العراقي إلى مستويات خطيرة، وتحقيق عجز هائل في الشرب والري (أحمد، ٢٠١٦، الصفحات ٧٩-٨٠)، وقد اتضح أن الحكومات التركية المتعاقبة لم تعترف بدولية نهري دجلة والفرات مما أدى إلى تداعيات سلبية كبيرة وتأزم في العلاقات مع العراق، كما أدى بناء السدود التركية الضخمة إلى تفاقم مخاوف كل من العراق وسورية، مما أدى بدوره على تقص في إمدادات المياه، كما حذرت تركيا من خلال العديد من مسؤوليها بأن العراق سيعاني من نقص كبير في موارده المائية مستقبلاً بما يزيد عن نسبة ٥٠% من احتياجاته المقدرة بـ(٦٩ مليار م٣)، والتطورات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد العراقي أدى إلى تنفيذ مشاريع ضخمة باستغلال كميات كبيرة من المياه، حيث أنه في عام ٢٠١٥ بلغت نسبة العجز المائي (٣٣ مليار م٣) سنوياً، لعدم التوصل إلى حلو بين مختلف الأطراف (أحمد، ٢٠١٦، صفحة ٨١).

تعد مشكلة المياه الواردة من تركيا للعراق أيضاً تحدياً أمنياً جوهرياً في العلاقات بين البلدين، نظراً إلى أن العراق يعتمد في موارده المائية بشكل أساسي على نهري دجلة والفرات ومستويات المياه التي أخذ بالتناقص فيهما، نتيجة لمشاريع السدود التركية وعدم الالتزام من قبل الأخيرة بالمعاهدات الموقعة (Turunc, 2011, p. 40).

وفي سياق التغيرات المناخية تظهر بشكل واضح قضية المياه التاريخية بين تركيا والعراق والتي تطرقنا لها سابقاً، كأحد أهم الملفات التي تقوض الأمن المائي، وخاصة في ظل تزايد معدلات الجفاف، وقلة الأمطار، وبناء السدود التركية على نهري دجلة والفرات مما ساهم في قلة الوارد المائي وبالتالي التأثير على الأمن الزراعي والمائي للسكان، على الرغم من صعوبة التأكد من المستويات الدقيقة للوعي بتغير المناخ ، فإن الجمهور العراقي متيقظ لتأثيراته. من الرعاة الرحل الذين يعانون من قلة هطول الأمطار إلى الصيادين المعتمدين على البحيرات المتقلصة. لقد أوضحت قطاعات واسعة من الجمهور وجود صلة بين تغير المناخ وصراعاتهم اليومية، غالباً ما تؤدي قضايا مثل ندرة المياه إلى الاحتجاجات، يعتقد المواطنون أيضاً أن الحكومات والسلطات

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

المحلية المتعاقبة قد أساءت إدارة البيئة وفشلت في الاستجابة لأزمة المناخ، ومما لا شك فيه أن مختلف التغيرات الدولية، وخاصة التي أصابت العراق طوال عقدين من الزمان بدءاً من الاحتلال الأمريكي وصولاً إلى الإرهاب وتحديات الأمن المائي والصحي، أدى إلى وجود إشكالية أمنية تهدد الشعب العراقي، وما يرتبط بتركيا على وجه التحديد في هذا الجانب هو الامن المائي، الذي ينعكس بدوره على قطاعات الصحة والاقتصاد، والهجرة الخارجية، وخاصة أن تركيا تعتبر منفذاً للهجرة غير الشرعية بالنسبة للعراقيين والسوريين الذي يقصدون مناطق أخرى من العالم.

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن قضية المياه باتت تمثل واحدة من أبرز القضايا الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تشكّل الموارد المائية عاملًا حاسمًا في صياغة العلاقات بين دول الإقليم، وفي مقدمتها العراق. لقد سلطت الدراسة الضوء على أبرز معالم أزمة المياه في العراق، والتي تفاقمت نتيجة عدة عوامل متشابكة، من بينها التغيرات المناخية، والزيادة السكانية، وسوء الإدارة الداخلية، إلى جانب السياسات المائية غير المتوازنة التي تتبعها دول المنبع، كتركيا وإيران، والتي أثرت بشكل مباشر على تدفق المياه إلى العراق.

وتبيّن أن النزاع حول الأنهار والموارد المائية بين العراق ودول الجوار لا يقتصر على أبعاد فنية أو بيئية فحسب، بل يتداخل مع الأبعاد السياسية والاقتصادية، مما جعل ملف المياه يتحول من قضية تنموية إلى ملف أمني واستراتيجي له انعكاسات مباشرة على العلاقات الإقليمية. وقد أظهرت الدراسة كيف أن نقص التعاون الإقليمي، وغياب الاتفاقيات الملزمة بشأن تقاسم المياه، قد عمّق من أزمة الثقة بين العراق وجيرانه، وأثر سلبًا على مسار التعاون السياسي والاقتصادي في المنطقة.

إن ملف المياه أصبح اليوم أداة تأثير وضغط في العلاقات الإقليمية، ما يدعو العراق إلى تبنّي استراتيجيات أكثر فاعلية تعتمد على الحوار الدبلوماسي، والانخراط في مفاوضات متعددة الأطراف، إلى جانب الاستثمار في تقنيات إدارة المياه الحديثة وتعزيز التعاون الفني مع الدول المتشاطئة. كما تؤكد الدراسة على أهمية توظيف الأدوات القانونية والدبلوماسية الدولية لضمان

حقوق العراق المائية، والتأكيد على مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للموارد المائية المشتركة، كمدخل لتحقيق الأمن المائي وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وبناءً على ما تقدم، فإن مستقبل العلاقات الإقليمية للعراق سيظل مرتبطًا إلى حد كبير بكيفية إدارة ملف المياه، وقدرته على الموازنة بين مصالحه الوطنية ومقتضيات التعاون الإقليمي، بما يحفظ سيادته المائية ويعزز من دوره في محيطه الجيوسياسي.

النتائج

١. تعد مشكلة المياه أحد أبرز المشكلات الرئيسية التي تعاني منها دول الشرق الأوسط لا سيما بالنسبة لدول محددة (العراق، سوريا، الأردن، تركيا)، وبالتالي انعكاس ذلك على طبيعة العلاقات المباشرة بين الدول.

٢. شهدت العراق تفاقماً متصاعداً لمشكلة المياه لأسباب عديدة أدت في مجملها إلى معاناة البلاد من الجفاف، مما عكس الخلفية الأساسية التاريخية لمسألة المياه وما يرتبط بها من مشكلات مازالت العراق تحاول التعامل معها في ظل الضغوط الكبيرة المتصاعدة.

٣. لا يعد ملف المياه بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وخاصة العراق ذو بعد يتعلق بالموارد فحسب، وإنما يرتبط بطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية.

٤. تتركز المشكلات المتعلقة بملف المياه في العراق بالعلاقات مع تركيا بشكل أساسي، لأن الأخيرة تمتلك منابع نهري دجلة والفرات اللذان تعتمد عليهما العراق بشكل رئيسي في تأمين الموارد المائية وبالتالي ضرورة أن يكون هناك توافق بين الدولتين على ذلك.

٥. عملت تركيا على إقامة مجموعة من المشاريع بإنشاء سدود على نهري دجلة والفرات وهذا أدى بدوره إلى انخفاض كبير لوارد المياه إلى العراق، الذي بات يعد مشكلة حيوية خطيرة، في ظل عدم الالتزام التركي بالاتفاقيات الموقعة مع الأطراف فيما يخص الدول المتشاطئة.

المراجع

١. أبو العلا، محمد. (١٩٩٤). مشكلات المياه في الشرق الأوسط. القاهرة: دار المعارف.

٢. أحمد، عامر. (العددان ٦٤-٦٥، ٢٠١٦). مسار العلاقات العراقية- التركية بعد عام ٢٠٠٣. مجلة دراسات دولية.

٣. جلال، آزاد شريف. (العدد ١٩، ٢٠١٠). مياه العراق (الواقع وسبل التنمية المستدامة). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.

٤. خدام، منذر. (٢٠٠١). الأمن المائي العربي (الواقع والتحديات). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٥. حرج، ناجي علي. (٢٠١٢). المياه في العلاقات العربية – التركية، في: مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٦. شاهينوز، حمد. (١٩٩٤). مشروع جنوب شرق الأناضول (مصدر أنمائي جديد في الشارق الأوسط). اسطنبول: محاضرات مؤتمر إسطنبول حول المياه عام ١٩٩٤ .

٧. الدلوي، لؤي علي. (العدد ٢٧، ٢٠٢٢). تأثير العلاقات الثنائية التركية – العراقية على علاقاتهم المائية بعد ٢٠٠٣. مجلة تكريت للعلوم السياسية.

٨. الطماوي، سليمان. (١٩٦٦). التطور السياسي للمجتمع العربي. القاهرة: دار الفكر العربي.

٩. العباسي، ريان. (السنة الرابعة، العدد الثامن تشرين الأول، ٢٠٠٧). لاتحاد السوفييتي ومشاريع حوض الفرات في سوريا (دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العراقية). مجلة دراسات اقليمية مجلة علمية فصلية محكمة.

١٠. عبد الله، عبد الرزاق. (العدد ٩٠، ٢٠٢٤). أزمة المياه في العراق: التحديات وإشكالية الحلول. مجلة دراسات دولية.

١١. محمد، داليا. (٢٠٠٦). المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية. القاهرة: مكتبة مدبولي.

١٢. محمد، فرح. (٢٠١٤). النزاع على المياه بين العراق وتركيا. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

١٣. مظلوم، جمال، وآخرون. (١٩٩٥). الصراع على المياه في الشرق الأوسط. بيروت: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة.

14. C. G. Smith. (1970) .Water resources and irrigation development in the Middle East .London, Vol. 55.

15. Hasan Turunc. (2011) .Turkey's global strategy .Turkey and Iraq, The London school; of economic and political science, LSE.

16. Joost Jongerden. (2010) .Dams and Politics in Turkey .Middle East Policy, Vol. XVII, No. 1.

17. Nadhir Al-Nasei , Nasrat Adamo. (2018) .Present (29) Water Crisis in Iraq and Its Human and Environmental Implications .Scientific Research Publishing, Vol. 10, No. 6.

18. Norman Frankel. (1991) .Water and Turkish Foreign Policy . Political Communication, Vol. 8, Issue 4.